

# السقوط الحر: أمريكا، الأسواق الحرة، وأفول الاقتصاد العالمي (جوزف ستيغليتز)<sup>(١)</sup>

## إعداد: منير راشد

نائب رئيس الجمعية الاقتصادية اللبنانية - بيروت

الأمم التي ساهمت بدورها في تسريع الأزمة، كمعدلات الادخار المنخفضة، والعجز القوي في الميزان التجاري، والمشكلات المالية في قطاع الضمان الاجتماعي، وتدهور البنية التحتية. فضلاً عن ذلك، هو يرى أن الإنفاق يُفترض أن يدعم بمشآت تلقائية كاستحقاقات البطالة. إن التحليل الجراحي الذي يجريه ستيغليتز لرزمة الإنقاذ تلك التي كلفت دافع الضرائب الأمريكي ٨٠٠ مليار دولار، تدفعه إلى الاستنتاج أن تلك الرزمة كانت موجهة في الاتجاه الخاطئ، كإغاثة شركات السيارات والمصارف؛ كما أن الجزء المتعلق بخفض الضرائب في هذه الرزمة كان فاشلاً بامتياز، وذلك لأن مكاسب خفض الضرائب قد أدرخت.

ويرى ستيغليتز أن أي رزمة حوافز مشابهة ستفشل بدورها في استعادة النمو المستدام؛ وهو يعتقد بوجود حاجة إلى سياسات مختلفة وليس إلى فقاعات استهلاك مموله عبر القروض. وهو يتصور أن أي سياسات بديلة يجب أن تطرح وتحقق إعادة توزيع للدخل من أولئك الذين يتربعون في القمة القادرين على التوفير إلى أولئك القابعين في أدنى السلم الاجتماعي.

كنتوء في كرة تلج يسبب في تمزيق قطاعات أخرى ويهدد بركود عميق.

لا يلوم ستيغليتز السياسات الخاطئة وحسب، كالانخفاض المفرط في أسعار الفائدة خلال فترة غرينسبان (رئيس بنك الاحتياطي الفدرالي ١٩٨٧ - ٢٠٠٦)، بل يلوم أيضاً غياب القوانين الكافية والمُلزمة التي تقلص المخاطر بدلاً من أن تضخمها، الأمر الذي ضمن للمصارف تدخل الحكومة لحمايتها، وهو ما شجع هذه المصارف في المقابل على رفع مستوى المخاطر. وينتقد ستيغليتز بشدة المعايير المزدوجة التي اعتمدها الحكومة لحماية المؤسسات الخاصة وتحديداً المصارف.

يرى الكاتب أن الحكومة أفرغت خياراتها مسبقاً من خلال الهرولة إلى إنقاذ المصارف والصناعات الكبيرة كصناعة السيارات مثلاً؛ فقد حد اعتماد برنامج إغاثة الأصول المتعثرة وغيره، من دون أن يكون هناك ضمان لنجاحه، من قدرة الحكومة عقب الأزمة على تقديم حوافز مالية إضافية لتحريك عجلة الاقتصاد.

ويحاجج ستيغليتز في أن رزمة الحوافز هذه لم تعالج مشكلات الاقتصاد الطويلة

يقدم جوزف ستيغليتز في هذا الكتاب التوثيقي والتحليلي القيم وصفاً بارعاً للأزمة المالية، فهو يعالج جذور تلك الأزمة - التحدي وطريقة تعاطي الحكومة الأمريكية وبنك الاحتياطي الفدرالي معها. يرى الكاتب أن الأزمات التي يُطلق عليها تسمية الاحتياطي بالرهن العقاري كانت نتاج الإقراض العقاري المفرط في سوق الرهن العقاري، ونتاج عملية توريق هذه الرهون العقارية، الأمر الذي جعل هذه الرهون في النتيجة أكثر عرضة للمخاطر. لقد انتصر الجشع على التعقل، ولجأت المصارف إلى الإفراط في المخاطر الممزوجة بسلوك ملتبس، بما فيه المكاسب المرتفعة لكبار المصرفيين تقديراً لفشلهم. ويأتي نقد ستيغليتز لصناعات السياسات وللمصرفيين شديد اللهجة في هذا الكتاب؛ فهو يرى في المصارف والمنظمين صميم الأزمة؛ فجشع المصارف قادها إلى الهاوية من دون أن تعي المخاطر من إقراضها المفرط؛ فمع تصفير الدفع نقداً (أي عدم تغطية أي جزء من سعر البيت نقداً من قبل الشاري) وسوق مالية تدعي تقليص المخاطر، رأى ستيغليتز وغيره من الاقتصاديين في انهيار السوق العقارية

Joseph E. Stiglitz, *Free Fall: America, Free Markets, and Sinking of the World Economy* (New York and London: W.W. Norton & Company, 2010), 443 pages.

(١)

والقليل منه فقط هو ما وُجِّه إلى البلدان النامية لدعمها في التخفيف من وقع تلك الأزمة.

وهو ينتقد ستيفليتز بشدة النموذج النيو-كلاسيكي الذي جرى تسويقه في السنوات الأخيرة، مشيراً إلى أنه قام على فرضية خاطئة وعلى نظرة تبسيطية للتعقيدات الحقيقية في الحياة؛ فالانطلاق من فرضية كفاءة السوق وعقلانية المستهلك من المرجح جداً أن يقود إلى توقعات خاطئة وبالتالي إلى قرارات خاطئة أيضاً.

أخيراً، يشير ستيفليتز إلى التحولات المتسارعة، ليس في نموذجنا الاقتصادي وحسب بل في مجتمعا أيضاً، ملاحظاً أننا نعيش في عالم لم يعد فيه للثقة معنى، إذ حتى في ظل القانون، هناك من لا يزال يلعب المنتوجات السامة، وبييعها، مهدداً بإسقاط النظام المالي برمته. وفي الفصل الأخير من هذا الكتاب يدعو ستيفليتز إلى اتخاذ هذه اللحظة كوقفه تأمل ومراجعة، ومن ثم التطلع إلى أي نوع من المجتمعات نريد وإلى أي نمط من الاقتصاد نسعى لابتكاره لكي يساعدنا على تحقيق طموحاتنا.

لحساب القرض الحكومي الأدنى في سعر الفائدة. ولحل أزمة المصارف يوجد مخرج وحيد لتحويل القروض لديها إلى أسهم. كما يقترح ستيفليتز أن تتحمل المصارف جزءاً من الخسائر التي سببتها بنفسها، عبر الضرائب الخاصة بالقطاع المصرفي، بدلاً من اللجوء إلى إنقاذ هذه المصارف.

لم تكن سياسة بنك الاحتياطي الفدرالي ملائمة أيضاً بعد ضخه مزيداً من السيولة وتقديمها قروضاً إلى القطاع الخاص عبر شراء الأوراق التجارية للمؤسسات. وهكذا، يرى ستيفليتز أن الفقاعات خلقت من قبل بنك الاحتياطي الفدرالي عبر السياسات المالية المائعة، والتنظيم المتراخي، فضلاً عن الفشل في التعاطي مع هذه الأزمة كما يجب.

من جهة أخرى، ينتقد المؤلف طريقة التعاطي العالمي مع الأزمة؛ فهو يلاحظ أن بلدان العالم تصرف كل منها منفرداً من دون العمل على بلورة حل عالمي، باستثناء العدد القليل من البلدان الأوروبية، الذي حاول تقديم مقاربة متناسقة لتلك الأزمة ببعدها العالمي، مشيراً إلى أن المؤسسات المالية الدولية فشلت، في اكتشاف الأزمة أولاً، وفي ابتكار حل لها ثانياً.

يرى ستيفليتز أيضاً أن التمويل الإضافي الذي حظي صندوق النقد الدولي به كان موجهاً أساساً لمعالجة الأزمة في أوروبا الشرقية بدلاً استخدامها عالمياً،

وفي الخلاصة، يرى ستيفليتز أن ما يساعد على تثبيت الاقتصاد هو المزيد من السياسات الضريبية التقدمية؛ فالاقتصاد بالنسبة إليه يمكن أن ينطلق من خلال رفع الضرائب على أصحاب الدخل المرتفع إلى جانب رفع معدل التوظيف الحكومي.

يوجه ستيفليتز كذلك انتقادات حادة إلى وكالات التصنيف بسبب فشلها في تقدير المخاطر لدى المصارف كما ينبغي، ملاحظاً أن تلك الوكالات كانت منقادة بحوافزها المشوهة مثلما كانت يدفع لها من قبل أولئك الذين كان مطلوباً منهم أن يضعوا تقديراتهم.

وبعد ما يفوض ستيفليتز في فك رموز الأزمة والحكومة وردود فعل بنك الاحتياطي الفدرالي، فهو يطرح ما يمكن أن يكون عليه الحل الأنجع. أحد الاحتمالات على هذا الصعيد هو أن تقتض الحكومة بأسعار أقل من سعر السوق (قدر المستطاع) ومن ثم تقترض بدورها ملائمة البيوت بأسعار متدنية أيضاً. بمعنى آخر، هو يقترح انخراط الحكومة في العمل المصرفي، من دون أن يعني ذلك اندماجها بالنظام المصرفي الوطني، وهو ما يتيح للملاكي البيوت المتعثرين، في نظره، خدمة رهونهم بأدنى الأسعار. فالقرض الحكومي يمكن أن يكون قادراً على منع حبس الرهن. على سبيل المثال، يستطيع مالك البيت تحويل ٢٠ في المئة فقط من الرهن الحالي

